ISSN 1871 – 2523 :للنسخة الإلكترونية

الأنشطة الاقتصادية في مدينة تونس خلال العهد الحفصي في الفترة الزمنية الممتدة ما بين القرنين[1]

(7–10 هـ / 13–16م)

د. فرحات بكار العرفي

عضو هيأة تدريس– قسم التاريخ– جامعة بنغازي

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة: "الأنشطة الاقتصادية في مدينة تونس خلال العهد الحفصي في الفترة الزمنية الممتدة ما بين القرنين (السابع للهجرة والثالث عشر للميلاد – العاشر للهجرة والسادس عشر للميلاد) من خلال ما أوردته كتب الرحالة والجغرافيين وكتب التاريخ المحلي للمغرب الأدنى (إفريقية) والتاريخ البلداني للمدن والأقاليم المغربية وما أضافته كتب النوازل الفقهية من إجراء دراسة وصفية تفسر الواقع الاقتصادي وانعكاساته على الحياة الاجتماعية تأثير الشريعة الإسلامية والعرف الاجتماعي والإداري والمالي في ذلك.

وتوصلنا إلى النتائج التالية وهي تنوع مصادر النشاط الاقتصادي في تونس، وتفوق النشاط التجاري في تونس من حيث أهميته الاقتصادية والمالية على النشاطين الفلاحي والصناعي في مدينة تونس الحفصية.

Abstract

This research study deals with a historical topic in the economic aspect entitled : Economic activities in Tunis city during the Hafsid era in the period between the two centuries (the seventh year of the Hijra / Thirteenth AD - the tenth year of the Hijra / sixteenth AD) , Through what was reported by the books of travelers, geographers, and local history books of the Near Maghreb (Ifriqiya), the country's history of Moroccan cities and regions , And what was added by the books of jurisprudential

[1] .المراجعة والتدقيق اللغوي : أ.د. عمر خليفة بن إدريس. عضو هيأة تدريس– قسم اللغة العربية.

issues of conducting a descriptive study that explains the economic reality and its implications on social life , And as well the impact of Islamic law and social, administrative and financial custom in that.

المقدمة:

تزايد الاهتمام من قبل الباحثين والمؤرخين المتخصصين في دراسة التاريخ الوسيط للمغرب الكبير (المغرب العربي, الأندلس) خلال السنوات الأخيرة بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية للمغرب العربي عامة والمغرب الأدنى على وجه الخصوص, وهناك الكثير من القضايا في تاريخ المغرب الأدنى الوسيط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لا تزال محل بحث ونقاش, ومزيد من الدراسات الحديثة بقدر يسمح بالتتبع والتحليل والمقارنة.

يتناول هذا العمل "دراسة اقتصادية لإقليم مدينة تونس حاضرة المغرب الأدنى خلال العهد الحفصي في الفترة المحددة مابين القرنين (السابع للهجرة/ الثالث عشر للميلاد – العاشر للهجرة/ السادس عشر للميلاد) لدراسة الواقع الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: النشاط الزراعي, سأحاول من خلاله أن أتناول أنواع الأراضي الزراعية المنتشرة في المغرب الأدنى (إفريقية) خلال الفترة الزمنية المحددة, وأهم الطرق والنظم المتبعة في استصلاح الأراضي الزراعية, ومصادر سقاية (الري) الأراضي الزراعية, ومدي عناية السكان بالنشاط الزراعي, كما سأحاول استقراء نوعية وكمية الإنتاج الزراعي بالمنطقة , وما جاورها من الأراضي.

المبحث الثاني: بعنوان الحرف والصناعات, سأتطرق فيه إلى الحديث عن دور الحرفيون والصناع في تنشيط الحياة الاقتصادية, وكيفية استغلال المواد الأولية الزراعية والثروة الحيوانية والمعدنية إلى بضائع استهلاكية قابلة للتسويق.

المبحث الثالث: سأخصصه للحديث عن الحركة التجارية وارتباط هذه الحركة بوضعية الأسواق وتنظيماتها ووسائل النقل المستخدمة في نقل السلع والبضائع والمنتوجات, إلى جانب دراسة ظواهر مراقبة وإدارة الأسواق, وأنواع المعاملات المالية والتجارية, والضرائب والجبايات والمكوس المفروضة على هذه الحركة.

المبحث الأول

النشاط الزراعي

كانت الأراضي الزراعية في إقليم المغرب الأدنى (إفريقية) في زمن الدولة الحفصية تستغل بطرق مختلفة متعددة يمكن حصرها في الأشكال التالية: أرض الجزاء وأرض السقا وأرض الإحباس وأرض الحكر وأرض الظهير, حيث تنتشر هذه الطرق في استغلال الأراضي الزراعية في المناطق الأهلة والمدن الكبيرة .

أولاً: اما فيما يخص الاراضي الزراعية فيمكن تقسيمها على النحو التالي :

1. **ارض الحكر:** هي أراضي زراعية تظهر على هيئة الضياع والإقطاعيات المحيطة بالمدن الحفصية ملك الدولة يمنحها السلطان إلى كبار حاشيته وبعض الفقهاء والعلماء،(ابن خلدون، 1970م، ص317) أما أراضي الحكر في الأرياف, فهي تمنح إلى مشايخ ورؤساء القبائل والعشائر الأعراب (بني سليم, بني هلال) والبربرية, والجاليات الأندلسية المستقرة في الأرياف من قبل السلطان, مقابل الاستغلال الزراعي لهذه الأراضي من قبل هؤلاء الزعامات المحلية الريفية والالتزام بدفع جباية العشور , واستخلاص فوائد الرعي وقبض الرسوم, للخزينة العامة(العروي، 1999م، ص212).
2. **أراضي الظهير:** تطلق على الأراضي الغير مستصلحة, والتي تمنح من قبل السلطان في ضواحي المدن الكبيرة والأرياف إلى العامة من قبائل الأعراب الرحل (بني هلال وبني سليم) الذين يؤجرونها إلى السكان المستقرين بها, من البربر والأندلسيين واليهود, الذين يؤخذ منهم ما تنتجه أراضي الظهير من محاصيل زراعية بعلية (الحبوب والبقوليات) ومن أنتاج الثروة الحيوانية بها, الثلث 30% لصالح أصحاب الأراضي من الأعراب ، والثلث الثاني 30% لصالح السلطان الحفصي المالك للأراضي ومانحها للأعراب ، والثلث الأخير لصالح مستصلحي هذه الأراضي ومستغلينها في تنمية الثروة الحيوانية بها من البربر والأندلسيين والعرب البلديين واليهود 30%, وتحصيل العشر من الزكاة 10% لصالح بيت مال الدولة (برنشفيك، 1988م، ص189) وأراضي الظهير تستغل رعوياً لتنمية الثروة الحيوانية, والاستزراع البعلي الموسمي, وهي أراضي يحق الانتفاع بها دون تمليك إذا أقطعت لشخص ما, وتوفي أقطعت لغيره, ولا تورث عنه(الونشريسي، 1981م، ص334).
3. **أراضي الجزاء:** هي الأراضي الزراعية البعلية والرعوية، التي يمنحها السلاطين مهور إلى الزوجات وإلى الأفراد الذين يقدمون خدمات عسكرية وإدارية وأمنية للدولة، تتميز هذه الأراضي عن أراضي الظهير بأنها تمنح إلى شخص ما على أساس الملكية الخاصة, يجوز بيعها وتوارثها(برنشفيك، 1988م، ص94).
4. **أراضي السقا:** الأراضي التي يملكها السلطان يمنحها للفلاحين من العامة الذين لا يملكون أرض زراعية بنظام وثائق عقود سلطانية تبرم مع هؤلاء الفلاحين لمدة زمنية معينة, وعند تحصيل ثمارها وزروعها نصفها يرجع إلى بيت مال الدولة, والربع لصالح السلطان, والربع الأخير يعود إلى الفلاحين المتعاقدين معه على استصلاحها وهي أراضي تسقي من سقايات المدن دائمة الجريان من العيون والبحيرات والينابيع والآبار والصهاريج التي تجمع فيها مياه الأمطار(الونشريسي، 1981م، ص12-13).

5. **أراضي الاحباس:** هي الأراضي التي تنازل عنها السلطان, من أجل الانتفاع بها لفائدة الفقراء والمشاريع الخيرية والدينية من المساجد والزوايا الصوفية, والمرافق التعليمية من المدارس ودور العلم والمكتبات, وطلبة العلم, ويعمل ديوان الاحباس على ضمان تحصيل ثمار وجمع أموال كراء الأراضي الاحباس(الونشريسي، 1981م، ص301).

ثانياً: طرق استصلاح الأراضي الزراعية:

يتم استصلاح الأراضي الزراعية في العصر الحفصي بطرق متعددة من الاستزراع وإدارة الأرض وتوزيع المحصول. وهذه الطرق هي: المزارعة والمغارسة, والمساقاة. نظام المزارعة يقوم على زراعة الحبوب من القمح والشعير والذرة والبقوليات, وهي زراعة بعليه موسمية تعتمد على مياه الأمطار الموسمية, وتنتشر هذه الزراعة في أراضي, الظهير والجزاء(الطليطلي، 1994م، ص262–265).

أما نظام المغارسة هي الأراضي التي تغرس أصناف من الأشجار ولا يجوز زراعتها: بالبقوليات والقمح والشعير والذرة والخضروات, لذلك يمنع صاحب الأرض ومن ينوب عنه في فلاحتها من زراعة الأرض المغروسة بمحاصيل زراعية بعلية تضر بالأشجار المغروسة(القيرواني، 1999م، ص387–397). وتنتشر هذه الزراعة في أراضي الاحباس والحكر فقط.

أما أراضي المساقاة, فهي الأراضي التي تزرع وتغرس معاً وتعتمد في زراعتها على سقايات المدينة ولا يجوز سقايتها إلا في مواسم استزراعها, وأصناف المحاصيل في نظام الاستصلاح القائم على السقاية ثلاث, وهي: الأشجار المثمرة من النخيل والفواكه الزيتون, والخضروات مثل القرع والبطيخ والبصل وغيرها, والزروع من القمح والشعير والحنطة.

أما عن مصادر السقاية فهي متعددة من: البحيرات والعيون والآبار(الونشريسي، 1981م، ص 12–13).

أما أراضي الظهير التي منحت معظمها إلى العربان من بني سليم وبني هلال, استغلت معظمها مرتعاً ومراعي لمختلف الحيوانات والماشية من الأغنام والماعز والأبقار والأبل والخيول والحمير, وتزاول فيها مهنة الرعي, وأجزاء منها تستزرع بالمزروعات البعلية المعتمدة على مصادر المياه الموسمية.

غير أن قطاع الزراعة والثروة الحيوانية, كان بالنسبة للسكان الحضر فيها قطاعاً ثانوياً وذلك لعدة أسباب منها: عدم توفر الأمن والاستقرار السياسي الذي كثيراً ما يتسبب في عدم الاستغلال المنظم والمتواصل للأراضي

الزراعية نتيجة إلى حدوث ثورات وانتفاضات من قبل الأمراء الحفصيين بمدينة تونس, وأمراء الأقاليم بالمغرب الأدنى خاصة, ومن قبل قبائل الأعراب في الجنوب التونسي وأرياف الشمال وضواحي المدينة.

والأهم من ذلك أن قطاع الزراعة يأتي في أسفل سلسلة الأنشطة الاقتصادية, وبرغم من ذلك كان السلاطين وأفراد الأسرة الحاكمة وشيوخ الزوايا الصوفية والفقهاء والعلماء يمتلكون الأراضي الزراعية والبعلية والرعوية, كما كان هناك تفاوت اجتماعي في ممارسة النشاط الزراعي والرعوي في ضواحي المدينة, ويصف لنا ابن خلدون هذه الفوارق السياسية والاجتماعية للاشتغال بالقطاع الفلاحي. حيث يذكر بأن قبائل العربان يشتغلون بحرفة الرعي في الأراضي الظهير التي منحها لهم السلطان الحفصي, يهدف من وراء ذلك الاستفادة منهم في تحمل: مسئولية دفاعية ردعية يحاربون بموجبها أعداء الدولة الحفصية (الونشريسي، 1981م، ص48).

أما زراعة الأرض يختص بها الفلاحين الفقراء من البربر والأندلسيين والعرب البلديين وأهل الذمة من اليهود والنصارى عن طريق وسائل متعددة مثل الكراء والإيجار والشراكة مع أصحاب الأراضي الزراعية الحكر من الأمراء الحفصيين والفقهاء وشيوخ الزوايا الصوفية وفي أراضي الاحباس بالاتفاق مع ديوان الاحباس, وأراضي الظهير مع العربان وهناك الفلاحين الميسورين الذين يمتلكون الأراضي الزراعية في أراضي الجزاء فقد كان الأعراب يترفعون عن ممارسة مهنة الاستزراع ويعتبرونها مهنة دونية, كما كان الأمراء والعلماء والفقهاء وكبار الموظفين لا يمارسون حرف الفلاحة, وكانت الأنشطة الزراعية والرعوية خلال العهد الحفصي تلعب دوراً مهماً في تنشيط الممارسات الاقتصادية الأخرى التجارية والحرف(ابن خلدون، 2000م، ج6، ص116) والصناعات(برنشفيك، 1988م، ص178). وذلك بما تمده للمدينة من المواد الخام الأولية التي تستغل في العديد من الصناعات, ومواد قابلة للتحويل بالدخول إلى أسواق تونس الحضرية تبيع فيها بأسعار منخفضة.

أما الأراضي السهلية الخصبة المحيطة بالمدينة والتي تستغل زراعة في الاستزراع: سهل منوبة, سهل حلق الوادي, سهل أريانة, سهل عروس, وسهل المنزه. أما أراضي الظهير والجزاء القريبة من المدينة التي يتم استغلالها في الزراعة البعلية وتنمية الثروة الحيوانية هي: أراضي قرطاج, والجزيرة, والحريرية, والمعلقة, والمرسي, وسيدي بوسعيد(البرزلي، مخطوط، ص263 وظ).

ثالثاً: الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية:

هي الضرائب التي فرضتها الدولة على الفلاحين المستصلحين للأراضي الزراعية, وهذه الضرائب كان المنتفعين بها هم: السلطان الحفصي, وديوان الاحباس, وخزانة الدولة الحفصية، وقد قسم البرزلي الأراضي الزراعية

إلى أربعة أقسام هي: ضريبة العشر تفرض على أراضي الظهير في أراضي وسهول قرطاج والمرسي والمعلقة وهي نفسها عشر الزكاة, وضريبة الجزاء, وهي تفرض على أراضي الجزاء خراج بمقدار ربع المحصول, وخراج بمقدار ثلث المحصول التي تفرض على أراضي الحكر والاحباس, وخراج بمقدار نصف المحصول تفرض على أراضي السقا.

المبحث الثاني:

الحرف والصناعات

يصعب التمييز بين نشاط الحرفيين والصناع ونشاط التبادل التجاري الداخلي بأسواق المدن الإسلامية الحضرية لأنه غالباً ما يكون الازدهار الاقتصادي للتبادل التجاري الداخلي بالأسواق مقترناً بفضل ازدهار النشاط الحرفي والصناعي, وكان في بعض الأحيان المنتج هو في نفس الوقت التاجر, وترتب على ذلك ظهور صناعات في المدينة سدت احتياجات السكان من السلع التي انتشرت في الأسواق تونس(برنشفيك، 1988م، ص185), وحددَّ لكل صناعة مكان للمزاولة يجاوره مجموعة من الدكاكين والحوانيت تمثل سوق مخصص لبيع منتوجات هذه الصناعة, وكانت الصناعات الثمينة والأنظف مثل الخياطة وصياغة الذهب والفضة ونسج الحرير, وصناعة العطور وماء الورد والأزهار تتجمع حول الجامع الأعظم وكلما ابتعدنا عن وسط مدينة تونس وجدنا الجلود وصباغتها ونتانة الدباغة ومطاحين الدقيق وغبارها المتطاير إلى الفطائر الفائحة من معاصر الزيتون والضربات الخاطفة من مداق الخرازين وصانعي الأدوات الجلدية ودقات مطارق الحدادين(البرزلي، مخطوط، ص48 وأ).

أولاً: التصنيف الحرفي والصناعي:

قسم ابن خلدون الحرف والصناعات في المدن العربية الإسلامية إلى حرف وصناعات بسيطة توفر الاحتياجات الضرورية للسكان مثل الحدادة والنسيج والخياطة والنجارة والدباغة, والحرف والصناعات المركبة التي توفر السلع من الكماليات تحقق الترف مثل صناعة الحرير والعطور والساعات ومواد الزينة, وتنتشر الحرف والصناعات المركبة في المدن المتبحرة عمرانياً(ابن خلدون، ج2، ص306–308).

كما يوجد تقسيم آخر بين الحرفيين والصناع في المدن الإسلامية في أواخر العصور الوسطي وهي الحرفيين والصناع كمنتجين مباشرين والحرفيين المتسببين الذين لم يساهموا مباشرة في عملية الإنتاج مثل: الحمالين والدلالين والسماسرة(المجليدي، 1981م، ص51). والنشاط الحرفي والصناعي في المدينة وغيرها من المدن في بلاد المغرب الأدنى واسع الانتشار غزير الإنتاج, إلى أنه ضعيف المستوي من الناحية التقنية, ففي الفترة التي نحن بصدد دراستها

خصوصاً من القرن 7هـ/13م إلى أواخر القرن 9هـ/15م أخذت وسائل الإنتاج الصناعي التقنية في الركود والانحدار, فقد كانت الطاقة الرئيسية المستغلة في الحرف والصناعات, في المدينة هي الطاقة الحيوانية والبشرية(الوزّان، 1983م، ج2، ص 76) إذ أن مطاحن الحبوب بتونس لا تحركها المياه بل تدار بالدواب (الوزّان، 1983م، ج2، ص77).

إلى جانب استعمال طرق بسيطة غير معقدة تعتمد على وسائل بسيطة في تبييض الكتان بالجير(المجليدي، 1981م، ص225) وتبييض السيوف بالكبريت واستعمال الرماد والزيت في صناعة الصابون وكانوا يصنعون الأصباغ من بعض المواد الزراعية مثل الكركدية والبنجر(البرزلي، مخطوط، ص و أ) ويقوون الحرير بالنشا(المجليدي، 1981م، ص94).

كما ساد البلاد في العهد الحفصي تقسيم الحرف والصناعات بين المدن, فكانت كل مدينة تختص بحزمة من الصناعات والحرف التي تشتهر بها, غير أن مدينة تونس خاصة كانت تضم جُل الحرف والصناعات البسيطة والمركبة.

كذلك لابد من التنبيه إلى ملاحظة مهمة وهي سيطرة أسرة معينة على حرفة أو صناعة ما, فلم يستخدم في العمل الصناعي والحرفي في مدينة تونس الأجراء أو الأيدي العاملة الوافدة من خارج مدينة تونس, كما أن أغلب العبيد المستغلون في مدينة تونس يقومون أما بالأعمال المنزلية أو العسكرية أي محدودية دور العبيد في هذا القطاع, وترتب على هذا كله ظهور الطوائف الاجتماعية والعرقية الحرفية والصناعية في مدينة تونس(ابن ناجي، 1920م، ج5، ص194)،كذلك: (الدولاتلي، 1981م، ص69).

ثانياً: الصناعات التحويلية (النسيجية, الجلدية):

ومن أهم الصناعات التي أزدهرت في المدينة هي الصناعات القائمة على تحويل المواد الأولية للإنتاج الزراعي والرعوي إلى بضائع استهلاكية قابلة للتسوق (الدولاتلي، 1981م، ص194)، تشمل هذه الصناعات, الصناعات النسيجية والجلدية التي تعتمد على موردي الصوف والجلود المدبوغة المتوافرتان بشكل كبير في أراضي الظهير تلعب دوراً هاماً في ازدهار الحرف والصناعات النسيجية والحرف والصناعات الجلدية: من خياطة وحياكة الملابس والشاشات والزرابي والخيم والأحذية والسروج والأحزمة(الدولاتلي، 1981م، ص193).

ثالثاً: صناعة الفخار والجليز:

انتشرت صناعة كل من الفخار والجليز اللتان أرتبط ظهورهما بوجود الأفران المتخصصة في صناعة الفخار, ومعامل صناعة الجليز في أطراف المدينة(برنشفيك، 1988م، ص242)، حيث انتشرت معامل صناعة الجليز وأفران صناعة الفخار في كل من باب السويقة وباب الجديدة, ومن المؤكد أن هاتين الصناعتين قد تأثرا بشكل كبير بإشتغال

المهاجرين الأندلسيين بتونس على صناعتهما حيث أدخلوا عليهما الكثير من التغيير والتطوير(الإدريسي، 2002م، ص17) وكان من أشهر صناع الجليز في المدينة زمن الحفصيين هو (قاسم ابن أحمد الصدفي الفاسي الجليزي) وهو أندلسي الأصل فاسي المنشأة, هاجر وأقام في المدينة, ومارس فيها صناعة الجليز, الذي صنعهُ في أشكال ذات أطباق منجمة وأشرطة ذات زخارف مشبكة وفق طريقة أندلسية معروفة, يطلق عليها (الحبل الجاف) (برنشفيك، 1988م، ص243).

رابعاً: العمارة والبناء والزخرفة:

تأثرت أعمال العمارة والبناء والزخرفة, بالتغييرات والتطورات الجوهرية, التي أدخلها عليها الحرفيون والبنائون والفنانون الأندلسيون المتخصصون, وهي تطورات ذات طابع أندلسي لفن العمارة والبناء في مدينة تونس خلال العهد الحفصي(كراس، ص77–79).

التي لازالت معالمها المعمارية ذات التأثير الأندلسي تطالعنا إلى اليوم, مما يدل على فعالية وعمق المساهمة الأندلسية في الميدان المعماري, كالتنظيمات الهندسية للشوارع المستقيمة التي تقطعها شوارع أخري في شكل شطرنجي, والمدينة المنفتحة والمشيدة على طراز القرى الأوروبية التي تطل أبواب وشبابيك منازلها على أزقتها(كراس، ص79)، والتجديدات المعمارية للمنازل والطوابق, وزخرفة واجهات المنازل باستعمال الأقواس والتيجان, وتجميل غرف المنازل باستخدام القرميد في الأسقف والجدران وطلائها بالألوان البيضاء والزرقاء(كراس، ص79).

أما المباني والعمائر الدينية, والتي كانت من أهمها جامع الزيتونة الكبير , بمئذنته الشامخة, فقد تأثرت زخرفتهُ وفنونها المعمارية بالزخرفة والفنون المعمارية والكتابات الأندلسية, كما يخيل للناظر إلى المساجد والجوامع والزوايا الصوفية على أنها قطع من بناءات دينية أندلسية المعمار الديني من غرناطة, وقرطبة, وأشبيلية(الحمروني، 1982م، ص52)، كما بنيت المدارس والأسواق والقصور والأبراج والقلاع والحصون في مدينة تونس على يد جماعات من الأندلسيين(الحمروني، 1982م، ص52).

خامساً: الصناعات الخشبية:

ترتب على تطور الصناعات الخشبية تطور أساليب البناء والعمارة وصناعات الأسلحة والسفن(الدولاتلي، 1981م، ص194) ويرجع تطور الصناعات الخشبية في مدينة تونس أيضاً إلى مجموعة من الحرفيون والصناع الأندلسيون الذين أدخلوا التجديدات والتغييرات على هذه الصناعات في تونس, ومن أهم هذه الصناعات الخشبية في مدينة تونس هي: الأسقف والنوافذ والأبواب والمقصورات والأثاث والمناظر الزخرفية, وكانت الأسقف الخشبية تُطلى بالقصدير والأصباغ الملونة, والأبواب تُطلى كلها بالنحاس(الدولاتلي، 1981م، ص198).

سادساً: الصناعات المعدنية:

من بين الصناعات التي ازدهرت هي الصناعات المعدنية, وشملت هذه الصناعات (الحمروني، 1981م، ص108) صناعة الآلات الفلاحية من المحاريث ومعاصر الزيتون وسائر الآلات الفلاحية(الحمروني، 1982م، ص108) وصناعة السفن والأسلحة, إلى جانب هذه الصناعات يوجد دار صناعة السكة(البشتاوي، 1988م، ص340) التي تخصصت(الدولاتلي، 1981م، ص208) في صناعة وإصدار المسكوكات العملة النقدية للدولة الحفصية من ذهب والفضة والنحاس(البشتاوي، 1988م، ص340)، وكانت الأيدي العاملة الحرفية في هذه الصناعات المعدنية من الأندلسيين والنصارى, ومن أهم الصناعات المعدنية الأخرى في مدينة تونس صياغة الذهب والفضة, وتخصص في هذه الحرفة من السكان طائفة اليهود(الدولاتلي، 1981م، ص208) وكان لكل صناعة معدنية في تونس نقباء وأحياء خاصة بها وقلاع معمرة(الدولاتلي، 1981م، ص298).

المبحث الثالث:

النظام التجاري

تعتبر القاعدة الرئيسية للاقتصاد هو النشاط التجاري بشقيه الداخلي والخارجي, فكانت عبارة عن مركز تجميع وتوزيع واردات والبضائع القادمة إليها من أفريقيا وأوروبا والمغرب ومنتوجاتها الصناعية والزراعية, وأن الحديث عن الحركة التجارية في الدولة الحفصية يرتبط بقاعدتين مهمتين هما: وضعية الأسواق وتنظيماتها, ووسائل النقل المستخدمة في نقل هذه والبضائع والمنتوجات.

كانت من وسائل النقل للتبادل التجاري البري والداخلي هو قوافل الآبل, التي كان تجار الجملة من مدينة تونس يستأجرونها لنقل بضائعهم وسلعهم كما يستأجرون معها الفرسان المقاتلين لحماية قوافلهم التجارية من اللصوص والأعراب.

وكانت البضائع التي تحمل عن طريق قوافل الآبل من الأقاليم السودانية إلى مدينة تونس هي المنتوجات النباتية والزراعية والرعوية والحيوانية والعكس , فقد كان التجار يأتون بمنتوجات التمور وزيت الزيتون والقمح والشعير من مدينة تونس الي السودان (ابن بطوطة، 1960م، ص51)، كذلك: (ابن الرصاع، 1967م، ص45) والملابس الجلدية(الدولاتلي، 1981م، ص298)، والرقيق والحرير وأقمشة الصوف من المغرب ومصر وأوروبا عبر تونس الي السودان(الوزان، 1983م، ج2، ص56-97).

أما الوسيلة الثانية للنقل والأكثر أهمية في النشاط التجاري للدولة الحفصية هي السفن البحرية التجارية, التي تنقل من المدينة المنتوجات الزراعية السودانية والصناعية التونسية إلى أوروبا, وتجلب إليها من أوروبا منتوجاتها الصناعية والزراعية(الوزّان، 1983م، ج2، ص56–97).

أما الأسواق فهي تمثل المرآة العاكسة لحياة المدينة الاقتصادية وعنوان نشاطها التجاري والصناعي المرتبطان مع بعضهما البعض(برنشفيك، 1988م، ص203).

أولاً: تنظيم الأسواق:

تعددت الأسواق داخل المدينة حسب إنشائها وترتيبها داخل المدينة وخارجها, وحسب البضائع المعروضة فيها وتولت الدولة عملية الأشراف عليها ودعمها بالمنشآت ووضع التنظيمات والقواعد المعينة الخاصة بها.

يتضح من خلال ذلك, تعدد اختصاصات ومميزات الأسواق في تونس حسب تخصص كل سوق بنوع معين من السلع التي لا تباع فيه سلع أخرى(التيجاني، 1958م، ج1، ص82)، حيث تشير الدراسات حول التبادل التجاري في تونس إلى أسواق قارة تنعقد بشكل دائم داخل المدينة, وإلى عدد أخر من الأسواق تنعقد في وقت معين وتختص بنوع معين من البضائع خارج أسوار مدينة تونس وهي عبارة عن مجموعة من الأسواق الأسبوعية والموسمية الغير قارة.

1. الأسواق القارة داخل مدينة تونس:

تنقسم إلى قسمين: قارة مركزية, وقارة في أطراف المدينة, والقارة المركزية. هي التي تتوسط المدينة وتصطف معظمها حول جامع الزيتونة الكبير, مغطاة كلها بأسقف القرميد, في مأمن من الشمس والمطر (ابن الشماع، 1984م، ص91)، كذلك: (الزركشي، 1966م، ص48–86) تحرس في الليل من طرف العسس يتخذون الكلاب لغرض الحراسة والأسواق التي تنتشر حول الجامع الكبير هي كالتالي: سوق العطارين لبيع التوابل والعطور (برنشفك، 1988م، ص204) وماء الورد متكون من سبعمائة حانوت, وسوق الكتبيين, وسوق الشماعين, وسوق صياغة الذهب والفضة, وسوق منسوجات الحرير (الترجمان، 1973م، ص15)، أما الأسواق الحرفية مثل: سوق اللحوم, وسوق الغزل والنسيج, وسوق مصنوعات السعف, وسوق الخرازين, وسوق صانعي النحاس فهي منتشرة بالقرب من زاوية سيدي بن عروس(الجزائري، مخطوط، ص198–203 أ د) وفي شارع القصبة, وفي شارع الوصفان حيث تنتشر معظم مساجد المدينة, ويقع بالقرب من جامع الزيتون حوانيت العدول وسوق الأبر (الآبي، 1328هـ، ج6، ص172) وهذه الأسواق توسطت المدينة(الترجمان، 1973م، ص15) باتصالها باحتياجات السكان(برنشفيك، 1988م، ص205)، من البخور والعطور والأواني السعفية والنحاسية والأقمشة والملابس والأبر واللحوم والفواكه.

والأسواق التي تواجدت حول الجامع الزيتونة والمساجد ارتبطت وظيفياً بالجامع والمساجد في توفير احتياجاتها, ومن هذه الأسواق القريبة من جامع الزيتونة والمساجد ووفرت احتياجاتها. سوق الشماعين لوجوب الأستضاءة بالشموع في الصلوات الليلية, وسوق العطارين لوجوب التعطير والتبخير للمساجد وجامع الزيتونة. وسوق الكتبيين حيث ان مدارس ومعاهد جامع الزيتونة للثقافة والعلم يحتاج أساتذته وطلابه إلى الكراريس والكتب, وتوجد حوانيت العدول بالقرب من الجامع لأن عقود الزواج والشراء والبيع والاستئجار تتم ويشهد عليها بالجامع الزيتونة الكبير (المعموري، 1980م، ص93).

2. الأسواق القارة في أطراف المدينة:

هي الأسواق التي تتواجد في أطراف المدينة, داخل أسوارها وبجانب أبوابها مثل: سوق السراجين بالقرب من باب المنار, وسوق الحدادين بالقرب من باب الجديدة, وسوق الصباغين بالقرب من باب الجزيرة, وسوق الحواتين في باب البحر, وسوق الأحذية الجلدية, وسوق الزياتين المنعقدتين بجوار باب الفلاق(البرزلي، مخطوط، ص272 و أ).

3. الأسواق الموسمية:

انتشرت الأسواق الموسمية الأسبوعية في البوادي والمدن المغربية والافريفية, كما انتشرت هذه الاسواق في مدينة تونس خارج اسوارها في ساحات عمومية واسعة, حيث يجد الناس والدواب راحتهم وتعرض في الهواء الطلق, والسبب في انعقاد هذه الأسواق خارج المدينة لعدم وجود الساحات العمومية الرحبة داخل المدينة وسط شبكات الطرق الضيقة(الزركشي، 1966م، ص40) وهذه الأسواق الموسمية التي تعقد خارج أسوار المدينة: هي سوق ساحة الرحبة لبيع المواشي والأنعام(البرزلي، مخطوط، ص312 ظ) الذي يعقد كل يوم الأربعاء, وسوق الحلفاويين المخصص لبيع الحلفاء والذي يعقد كل يوم خميس, وسوق التبانين والذي يعقد كل يوم جمعة ويباع فيه التبن(الزركشي، 1966م، ص73، 235)، وسوق ساحة المركاض والذي يعقد كل يوم سبت ويباع فيه الخيل, وأخيراً تعقد أسواق القيصرية, والغبار والدورية والتي تنعقد كل يوم أحد ويباع فيها الحبوب والزيت والعسل والكثير من المنسوجات القطنية والصوفية, والحبال والأعنة وحاجيات الخيل.

كانت الأسواق الأسبوعية الموسمية, تمثل التبادل التجاري بين الأعراب والبدو من جهة وسكان المدن من جهة أخري في العصر الحفصي(مارمول، 1948م، ج2، ص149–152).

ثانياً: إدارة الأسواق:

يتحكم في إدارة وتسيير هذه الأسواق, فئات التجار على اختلاف أصنافهم ورؤوس أموالهم, إلى جانب الفئات الأخرى التي تتكفل بنقل وحمل السلع, وآخرون يحددون الأسعار كوسطاء بين البائع والمشتري(الونشريسي، 1981م، ج3، ص125-157) ويمكن أن نميز بين صنفين من التجار:

1. **تجار التجزئة:**

هم التجار الصغار يزاولون تجارتهم بمفردهم وأغلب هؤلاء مستئجرين للدكاكين والحوانيت والمتاجر التي يملكها السلطان الحفصي, وقد عمل عدد كبير من فئات المجتمع في تجارة التجزئة كالفقهاء وطلبة مدارس ومعاهد جامع الزيتونة(الونشريسي، 1981م، ج8، ص206).

2. **تجار الجملة:**

كان هؤلاء التجار يتنقلون بين المدن وأسواقها وبين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك في الحواضر الكبرى والموانئ والمناطق النائية, يشاركون التجار الأوروبيون كالبنادقة والجنويين البيع والشراء, وتجار كبار يقومون برحلات إلى السودان يحتكرون تجارة عدداً من السلع والبضائع التي يجلبونها من السودان.

3. **الحمالون:**

كان أكثر الحمالون من الأعراب والبربر والبدو الذين يأتون من ضواحي المدينة, وكانوا موزعين بالأسواق في وسط المدينة وعند الأطراف والساحات والأرباض, ويقومون بتنظيم حركة نقل البضائع والسلع من مكان إلى أخر ويزاولون مهامهم بترخيص من عامل المدينة, ولهم أمين يفصل في نزاعاتهم, وزي موحد. ويستعملون الأكياس لحماية ثيابهم والحبال لضبط السلع.

4. **الدلالون (السماسرة):**

هم عبارة عن وسطاء بين التجار فيما يبتاعونه أو يبيعونه إلى المشتري, حيث يحمل الدلالون السلعة من دكان إلى آخر بقصد المزاد عليها إلى أن يرسو العطاء على أحد المشترين بأعلى الأثمان.

5. **التجار المتجولين:**

كثر الباعة المتجولين بأسواق المدينة, وهم الباعة الذين ليس لهم دكاكين وحوانيت ومتاجر يتجولون بين شوارع وأزقة المدينة وأسواقها(الونشريسي، 1981م، ج6، ص409-416).

ثالثاً: مراقبة الأسواق:

أهتم الحكام الحفصيون بفرض الرقابة على الأسواق حفاظاً على حياة المجتمع وقيمه وتقاليده, وضماناً للسير الحسن للنشاط التجاري, ورغبة لوضع حد للمسكوكات الدنيئة الصادرة عن بعض الباعة والتجار ومن ذلك: مراقبة المكاييل والموازين والحد من حالات الغش فيها أثناء البيع والشراء وتذكر المصادر عدداً من وحدات الكيل والوزن التي استخدمها أهل تونس ومدن المغرب الأدنى (إفريقية) في تعاملاتهم خلال العهد الحفصي منها: الصاع, والمد والقنطار , والرطل, والوسق(الشيرازي، 1946م، ص12–47).

يقوم المحتسب أو صاحب السوق على تنظيم أنشطة الحرف والصناعات وطرق استغلال الدروب والأزقة والشوارع ونظافتها من قبل الحمالون والدلالون والباعة المتجولين.

كما اجتهد المحتسبين والفقهاء في مدينة تونس على منع بعض الممارسات التجارية المختلفة للأحكام الشرعية في فقه البيوع مثل: البيع لأجل مجهول, أو البيع بالربا, أو احتكار السلع والبضائع وتخزينها والمضاربة فيها ببيعها بأسعار مرتفعة(البرزلي، مخطوط، ج2، ص312 ظ).

ويذكر البرزلي أن من الباعة والتجار من كان منهم يلجأ إلى الغش والتحايل بشتي الوسائل لتحقيق الربح السريع, ومن ثمة يتعرض للعقوبة من جانب المحتسبين أو صاحب السوق, ومن أمثلة الغش في الأسواق: بيع الخبز ناقص الوزن وخلط العسل الجيد بالردي والزيت الجديد بالقديم ومزج اللبن بالماء ووضع قطع خشبية ومعدنية في أسفل المكاييل الموازين(البرزلي، مخطوط، ج1، ص229 ظ)

رابعاً: المعاملات المالية والتجارية في الأسواق:

أزدهرت الأسواق بفضل النشاط الكبير لحركة البيع والشراء في تلك الأسواق المتعددة, حيث ارتبطت هذه الحركة بالمعاملات المالية في البيع والشراء يعتمد على استخدام المسكوكات النقدية للعملة الحفصية الصادرة عن الدولة, للتأكد من محاربة المغشوش منها بالقضاء على الصادر منها من قبل الباعة والتجار من مسكوكات مغشوشة ومراقبة دار سك النقود بالدولة.

ومن الطبيعي أن يكون للدولة موارد من هذه الأسواق حيث تحصل منها على الضرائب والجبايات، والمكوس على السلع الواردة إلى الأسواق وكل هذا يمثل مورداً من موارد الدخل التي حرصت الدولة الحفصية على جمعها لتسيير شئونها.

1. المسكوكات النقدية الحفصية:

تعد النقود من أهم المظاهر الاقتصادية بإفريقية, وخاصة مدينة تونس الحفصية حيث أنها تشكل مورد رئيسي للدولة من حيث التجارة الداخلية أو الخارجية, لذا حظيت باهتمام سلاطين بني حفص الذي أنشأوا من أجل تنظيمها

والمحافظة على جودتها وثبات عيارها. دار لسك المسكوكات النقدية الحفصية, والتي أقاموها مع تأسيس الدولة الحفصية زمن السلطان أبو زكريا يحي (625هـ/1227م- 647هـ/1249م) في قصبة مدينة تونس, بالقرب من دكاكين صاغة الذهب والفضة وقصر السلطان, فكانت تضم الدار مكتب مخصص لأمين الدار ومعاونيه(برنشفيك، 1988م، ص376).

أما أهم العملات الحفصية هي: سكة الدينار (ذهب) يعرف باسم المضاعف وسكة الدرهم (الفضة), وسكة النحاس الفلوس المعروفة بإسم (الخندوس).

كان الدينار الذهبي يزن حوالي 4.90 غرام ذهب, والدينار يساوي الثمانية دراهم فضية, ويسمى الثمانية أما الدرهم يزن حوالي 1.49 غرام فضة, والدرهم يساوي عشرة خنادس نحاسية, والخندوس يساوي 1.30 غرام نحاس، وكانت سكة الدينار الذهبية في الارتفاع حتى أصبحت مع نهاية القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي تساوي أثنان وثلاثين درهماً, وتسمي الدينار العثماني نسبة إلى السلطان الحفصي (أبي عمر عثمان) 839هـ/1435م-892هـ/1485م(البرزلي، مخطوط، ج1، ص229 ظ).

كانت المحلات التجارية بالأسواق القارة في وسط وداخل المدينة, وساحات وأرباض الأسواق الموسمية الأسبوعية ملكاً للسلطان الحفصي, مثلها مثل الأراضي الزراعية والرعوية, لذا فقد أنعقد على كل الأسواق الضرائب كما انعقدت على الأراضي, إلى جانب أن السلطان كان يؤجر الدكاكين والحوانيت (المحال التجارية) إلى التجار ويمكن تصنيف الضرائب على الأسواق إلى (البرزلي، مخطوط، ج2، ص9 ظ، ص48 ظ).

2. المكوس التجارية:

هي الضرائب المفروضة على التبادل التجاري الداخلي إلا أن الفقهاء كانوا ينظرون إلى هذه الضرائب المفروضة على التجار المسلمين نظرة على أساس أنها غير شرعية ويطلق عليها أحياناً أسم (المغارم)(الترجمان، 1973م، ص16) وقد عبر عنها الزركشي بالخطايا والمكوس(الزركشي، 1966م، ص42)، وكانت قيمة هذه الضرائب ما مقداره أثنان ونصف بالمائة من قيمة مبيعاتهم, وقد حصلت الدولة الحفصية من النشاط التجاري والحرفي في عهد السلطان أبي فارس عبدالعزيز (796هـ/1394- 837هـ/1433م) أكثر من 33650 ديناراً ذهبياً سنوياً (الزركشي، 1966م، ص16).

خامساً: التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية القطاع الأكثر حيوية في اقتصاد السلطنة الحفصية وقد كان السلطان أبو فارس عبدالعزيز (796هـ/1394م- 837هـ/1433م) يحصل على ما قدره 170000 دينار ذهبي (RBRUNSCHIVIG, 1936,P76) أي حوالي خمس مرات ما يحصل عليه من مكوس التجارة الداخلية.

ويرجع الفضل في ازدهار حركة التجارة الخارجية في بلاد إفريقية إلى الشركات التجارية الأوروبية الرأسمالية والعائلية, التي سيطرت على أساطيل السفن التجارية عبر الخطوط الملاحة البحرية المتوسطية, أمام غياب شبه كلي للأسطول التجاري الحفصي. بل أمتلكت هذه الشركات ربع سفن الأسطول التجاري الحفصي(DUFOURCG, 1979, P181), وشاركت السلطان الحفصي وحاشيته وتجار الجملة التونسيين ثلاث أرباع السفن الأخرى(DUFOURCG, 1979, P181) إلى جانب توفير الأمن والحماية من قبل السلطان الحفصي أثناء إقامتهم في موانئ إفريقية أو أثناء رحلاتهم التجارية البحرية متجهين نحو هذه المناطق(DUFOURCG, 1966, P509) ومن فئات التجار الأجانب الأوروبيين هؤلاء: الكاتالونيين والميورقيين والبيازنة والجنويين والبنادقة(الآبي، 1328هـ، ص180) وكانت خطوط التجارة البحرية ما بين بلاد إفريقية وسواحل أوروبا. تمتد بينهما كالآتي: الخط الأول من موانئ إفريقية (طرابلس, تونس, جيجل, قسطنطينة, بجاية) إلى جزر البليار وصولاً إلى سواحل مملكة فرنسا ومملكتي أراغون وغرناطة. والخط الثاني ينطلق من بجاية وقسطنطينة وجيجل وتونس وطرابلس مروراً بجزر سردينيا وصقلية وكورسيكا إلى سواحل فرنسا وأيطاليا الجنوبية, أما الخط الثالث ينطلق من طرابلس وتونس إلى صقلية ومنها إلى نابولي(DUFOURCG, 1966, P576).

1. الفنادق التجارية الأوروبية في تونس:

ساهمت التجارة الخارجية في تركز مواقع التجار الأوروبيين ما بين الميناء التجاري وبين باب البحر عند حلق الوادي(DUFOURCG, 1966, P576) وهي عبارة عن مباني خاصة بكل جالية أوروبية تستعملها مقراً لسكانهم ومستودعاً لسلعهم وكان يشرف على إدارة وتنظيم وتسيير هذه الفنادق قناصل أوروبيين لكل جالية أوروبية بحسب جنسياتهم قنصل خاص بهم, حيث يتم تعيين هؤلاء القناصل من قبل دولهم في المدينة ،يمثل كل قنصل الجالية التجارية لبلاده ويدير الفندق الذي يقيمون به (SAYOUS, 1929, P88) ويلعب دور الوسيط بين هذه الجالية والسلطات الحفصية.

2. العلاقة بين التجار التونسيين ونظرائهم :

ينفرد تجار الجملة التوانسة في تنشيطهم للتجارة الخارجية, بالشراكة مع التجار الأجانب الأوروبيين في الكثير من السفن التجارية التونسية كما أنشأوا وكالات تجارية محلية سيطرت على قوافل التجارة الصحراوية, وفي الحقيقة تجارة القوافل رغم الطابع الخارجي لهذه التجارة فهي تجارة العبور كوسط بين التجارة الداخلية والخارجية(الوزّان، 1983م،

ج2، ص111) فهي في مرحلتها الأولي أقرب إلى التجارة الداخلية من التجارة الخارجية من حيث استخدامها الطرق البرية الصحراوية ووسائل النقل المستعملة قوافل الأبل فهي محلية في مرحلتها الأولي. أما في المرحلة الثانية عند وصولها إلى المدن الساحلية الافريقية فهي تجارة خارجية بحرية(DUFOURCG, 1966, P273).

تعززت السيطرة الاوربية على قطاع التجارة الخارجية عن طريق القناصل في المناطق الساحلية في المدينة – الميناء ، وباب البحر – مما جعله الطرف الاقوى في فرض شروط معاملاتهم المالية والتجارية من خلال عقد المعاهدات والاتفاقيات التجارية مع السلطات الحفصية ، وساعد على هذه السيطرة حصول الأسباب الأتية :

- امتلاك الدول الأوربية للأساطيل التجارية في البحر المتوسط.
- تزايد عدد السكان واستمرار ارتفاع مستواهم المعيشي بشكل تصاعدي مما ترتب عليه تزايد الاستهلاك في أوروبا. يقابله النقص السكاني في أفريقية عامة وتونس المدينة خاصة نتيجة حدوث الأزمات مثل الأوبئة والمجاعات والاضطرابات السياسية والصدامات العسكرية بشكل متكرر ، مما ترتب عليه نقصاً في الاستهلاك بهما.
- بالرغم من تزايد الصادرات من كلا الطرفين ألا أننا نلاحظ أن الكميات التي تصدر إلي أوروبا اكثر من الكميات التي تصدر إلي المدينة وأسعار صادرتها اغلى من صادرات أوروبا إلي المدينة(DUCELLIER,1981,P568)

3. المبادلات التجارية :

أما فيما يخص المبادلات التجارية كانت صادرات السلطنة الحفصية تتكون من عدة فلاحية مثل: الجلود والصوف والشمع والحبوب والزيت(DUFOURCG, 1966, P4191) ومن بعض المعادن مثل: الملح(BRUNSCHVIC, 1936, P88) والرصاص(SAYOUS, 1929, P88), أما البضائع التي تجلب من أواسط إفريقيا المدارية والاستوائية عن طريق القوافل المارة ببلاد إفريقية في اتجاه البحر, وتصدر إلى أوروبا تتمثل في: الذهب والعبيد وريش النعام(الوزّان، 1983م، ج2، ص111) وقطط الزباد والمسك (SAYOUS, 1929, P88) والعاج (الوزّان، 1983م، ج2، ص55) وكانت هذه المواد تصدر إلى كل البلدان الأوروبية البحر المتوسطية, أما الواردات الأوروبية إلى إفريقية لم تختلف كثيراً عن الصادرات الإفريقية إلى أوروبا فهي تتمثل في: المواد الزراعية وبعض المصنوعات النسيجية(الوزّان، 1983م، ج2، ص55) التي تتمثل في أقمشة الحرير والصوف والقطن من غرناطة(DUFOURCG, 1966, P303) أما الواردات الزراعية الأوروبية التي تصدر إلى أفريقية فهي كالآتي: الحبوب التي يتم جلبها من برشلونة(SAYOUS, 1929, PP55-88) ومن صقلية(SAYOUS, 1929, P54) ومن

بيزا(DUFOURCG, 1966, P528) والكروم من كاتالونيا وميورقة والخشب من منطقة الأدرياتيكي(DUFOURCG, 1966, P522) وأما الواردات المعدنية فهي تشمل الحديد والفولاذ اللذان يستوردان من كاتالونيا وميورقة (الزركشي، 1966م، ص36).

4. الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية:

كانت التجارة الخارجية توفر للسلطان والدولة الحفصية موارد مالية أكثر ما توفره جبايات وتحصيلات الأراضي الزراعية والنشاط الحرفي ومكوس التجارة الداخلية, فقد وفر ديوان البحر (الجمارك) بتونس في القرن (التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي) للسلطان الحفصي قرابة 170000 دينار ذهبي. وقد تم فرض الضرائب على البضائع الداخلة إلى البلاد أو الخارجة منها منذ بداية العهد الحفصي عندما تم إنشاء ديوان البحر في مدينة تونس سنة (625هـ/ 1227م)(ابن قنفذ القسطنطيني، 1968م، ص174) وتتمثل مهمة هذا الديوان في دفع الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع التي تخرج من البلاد بحراً وكذلك على البضائع الواردة عن طريق ديوان البحر(الوزّان، 1983م، ج2، ص80) ومنذ منتصف القرن (الثامن الهجري/ الرابع عشر ميلادي) أصبحت أهم التحصيلات والجبايات المالية للدولة الحفصية تحصل عن طريق ديوان البحر. لكن هذه المداخيل لم تحقق الانتعاش الاقتصادي بسبب التحويلات المالية إلى التجار الأوروبيين, والتجار الجملة التونسيين والتجار اليهود الذين سيطروا على تجارة الذهب بواسطة القوافل التجارية الصحراوية. وتحصل هؤلاء التجار على ثلث مداخيل ديوان البحر, وكذلك تحصل بعض الملوك الأوروبيين بواسطة قناصلهم الموجودين على الثلث الثاني من هذه المداخيل, أما الثلث الأخير يدخل إلى خزانة السلطان الحفصي (ابن قنفذ القسطنطيني، 1968م، ص167).

الخاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية, تتضح ملامح البنية الاقتصادية للدولة الحفصية عموماً, ومدينة تونس على وجه الخصوص, من خلال تنوع الأنشطة الاقتصادية التي شكلت دعائم قوية للاقتصاد الحفصي, وشملت هذه الأنشطة قطاعات الزراعة والصناعة وسائر الأنشطة التجارية الأخرى, وكشفت الدراسة أن قطاع الزراعة لم ينل الاهتمام الكافي في الأنشطة الاقتصادية, إذ كان يمتلك الأراضي الزراعية السلاطين وأفراد الأسر الحاكمة وكبار المسئولين والموظفين بالدولة وشيوخ الزوايا الصوفية والفقهاء والعلماء, أما زراعتها فكان يختص بها, عن طريق وسائل متعددة مثل الكراء والإيجار والشراكة مع أصحاب الأراضي, كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهم الطرق المتعلقة باستغلال الأرض (المزراعة, المغارسة, المساقة, ومصادر سقاية هذه الأراضي الزراعية وفق ما

تقتضيه الشريعة وما تمليه عادات وتقاليد المجتمع التونسي, إلى جانب ازدهار حرفة الرعي وتربية الثروة الحيوانية كمصدر من مصادر الثروة.

بالرغم من أن قطاع الفلاحة, لا يمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد, إلا أنه كان يلعب دوراً مهماً في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى (التجارة, والحرف والصناعات) وذلك بما تمده لمدينة تونس من المواد الخام الأولية التي تستغل في العديد من الصناعات, ومواد قابلة للتحويل إلى سلع ومنتوجات استهلاكية قابلة للتسويق.

كما شهد القطاع الصناعي ازدهاراً كبيراً، بسبب الاهتمام المتزايد لسلاطين الدولة ووفرة وتنوع المواد الخام الأولية الفلاحية والمعدنية، وما أدخله الصناع الأندلسيين المهاجرين إلى مدينة تونس من خبرات إضافية إلى قطاع الصناعة بتونس، حيث كان كل ذلك من العوامل المشجعة على وفرة وتنوع الإنتاج الصناعي, وتحوله إلى قاعدة أساسية في الاقتصاد لسده احتياجات السكان من السلع والبضائع التي تم ترويجها وتسويقها بأسواق المدينة.

يعتبر النشاط التجاري بشقيه القاعدة الرئيسية، حيث كانت عبارة عن مركز تجميع وتوزيع واردات السلع والبضائع القادمة من إفريقية وأوروبا والمغرب ومنتوجاتها الزراعية والصناعية ونظراً لخصوصية الأوضاع السياسية والأمنية التي سادت البلاد الإفريقية خلال هذه المرحلة، فقد حرص السلاطين على حماية وسائل النقل الخاصة بالتبادل التجاري البري والبحري, وتأمين طرق النقل والمواصلات, وتوفير الأمن والاستقرار, وإقامة علاقة تجارية متنوعة بين الجنوب الأفريقي والشمال الأوروبي وبين المدن الحفصية.

إلى جانب العناية الخاصة بالتجارة الخارجية أولو أيضاً عناية بالنشاط التجاري بالأسواق الداخلية في حاضرة الدولة, وذلك بتنظيمها وحسن أدارتها من خلال توزيع هذه الأسواق داخل المدينة وأطرافها, وما جاورها حسب طبيعة نشاطها, كذلك مراقبتها, بتفعيل دور المحتسب, وتحديد الضرائب المفروضة عليها, والمعاملات المالية والتجارية التابعة لها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المخطوطات:

- **البرزلي, أبو الفضل أبو القاسم:** جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتيين والحكام, مخطوطة رقم 4851, دار المحفوظات التونسية.
- **الجزائري, عمر الراشدي:** إبتسام العروس ووشي الطروس لمناقب الشيخ أبي العباس أحمد بن عروس, مخطوطة رقم 6170, دار المحفوظات التونسية.

ثانياً: المصادر:

- **الأدريسي, الشريف أبي عبدالله الأدريسي:** نزهة المشتاق في اختراق الافاق (وسف إفريقيا الشمالية والصحراوية) مكتبة الثقافة الدينية, القاهرة, 2002.
- **ابن بطوطة, أبو عبدالله بن بطوطة:** تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار, دار صادر, بيروت, 1960م.
- **الأبي:** الإكمال, القاهرة, 1327–1328هـ.
- **الترجمان, عبدالله الترجمان:** تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب, مطبعة التمند, القاهرة, 1973م.
- **ابن خلدون: أبو زيد عبدالرحمن بن خلدون:** المقدمة بيروت 1970م.
- العبر وديوان المبتدأ والخبر– تحقيق: خليل شحادة, مراجعة: سهيل زكار, دار الفكر, لبنان, 2000م.
- **ابن الرصاع, أبو عبدالله محمد الأنصاري:** فهرسة الرصاع – تحقيق وتعليق: محمد العنابي, المكتبة العتيقة, تونس, 1967م.
- **الزركشي, أبو عبدالله محمد الزركشي:** تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية– تحقيق: محمد ماضور, المكتبة العتيقة, تونس, 1966م.
- **الطليطلي, أحمد بن مغيث:** المقنع في علم الشروط– تحقيق: فرانشيسكو خابيير أغيري شادابا, المجلس الأعلى للأبحاث العلمية, مدريد, 1994م.
- **ابن الشماع, أبو عبدالله محمد ابن أحمد:** الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية– تقديم: الطاهر المعمورية, الدار العربية للكتاب, تونس/طرابلس, 1984م.
- **الشيرازي, عبدالرحمن بن نصر:** الرتبة في طلب الحسبة– تحقيق: السيد الباز العريني, مطبعة لجنة التأليف والترجمة, القاهرة, 1946م.
- **ابن قنفذ القسطنطيني, أبو العباس أحمد ابن قنفذ القسطنطيني:** الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية– تحقيق: محمد الشاذلي النفير وعبدالمجيد التركي, تونس, 1968م.
- **القيرواني, أبو عبدالله ابن عبدالرحمن أبوزيد:** النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها الأمهات– تحقيق: عبدالعزيز الدباغ, دار الغرب الإسلامي, بيروت, 1999م.
- **المجليدي, أبو العباس أحمد المجليدي:** التسيير في أحكام التسعير– تحقيق وتقديم: موسي القبال, الجزائر, 1981م.
- **ابن ناجي, أبو الفضل أبو القاسم ابن عيسي:** معالم الإيمان, تونس, 1920م.
- **الونشريسي, أبو العباس أحمد ابن يحيي:** المعيار المعرب والجامع المغرب بن فتاوي أهل إفريقية والمغرب والأندلس– أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي, دار الغرب الإسلامي, بيروت, 1981م.
- **الوزّان, ليون الأفريقي:** وصف أفريقيا – ترجمة: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.

ثالثا: المراجع العربية:

- **البشتاوي, عادل البشتاوي:** الأمة الأندلسية الشهيدة, دار أسامة للطباعة, دمشق, 1988م.
- **التجاني, أبو محمد عبدالله ابن محمد بن أحمد:** رحلة التجاني– تحقيق وتقديم: حسن حسني عبدالوهاب, تونس, 1958م.
- **الدولاتلي, عبدالعزيز الدولاتلي:** مدينة تونس في العهد الحفصي, دار كراس للنشر, تونس, 1981م.

– **المعموري, الطاهر المعموري:** جامع الزيتونة ومدارس العلم في العهدين الحفصي والتركي, الدار العربية للكتاب, تونس/ طرابلس, 1980م.

– **العروي:** مجمل تاريخ المغرب, المركز الثقافي العربي, بيروت, 1990م.

رابعاً: المراجع الأجنبية المعربة:

– **برنشفيك, روبير:** تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي من القرن 14 إلى نهاية القرن 15م– ترجمة: حمادي الساحلي, دار الغرب الإسلامي, بيروت, 1988م.

– **كراس:** عناصر أساسية أندلسية في نشأة الجغرافيا الثقافية (بحوث عن الأندلسيين في تونس).

– **كربخال, مارمول كربخال:** إفريقيا خلال القرن (العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي) – ترجمة: محمد حجي وآخرون, مطبعة المعارف, الرباط, 1948م.

خامساً : المقالات والبحوث:

– **الحمروني, أحمد الحمروني:** تونس والتواصل الحضاري, الحياة الثقافية, تونس, العدد 20/19, أبريل, 1982م.

سادساً: المصادر الأجنبية:

- RBRUNSCHIVIG,Deux recits de voyges Nord au Xve sieiecje, abd-Aj- Basit b.Halit et Adorne, Fdit Larose, Paris,1936.
- Dufourcg, L,Espagne Catalane et le Maghreb, paris, 1966.
- Commerce de Maghreb meval, duler congres, d.c.H.M.L, duler congres,duler congres,d.c.H.M.L, Tunis,1979.
- Ducell IER, L Adriatgue et la Berberie au mon age, Actes du Iieme Congres d H.c.M., c.T.,1981.
- Sayous, Le Commerce du Maghreb medieval, Actes duler Congres,d.c.H.M.L,Tunis,1979.